

كلمة الممد

يسر الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان، بصفته الممثل المحلي لمنظمة الشفافية الدولية Transparency International، أن يقدم نشرته الدورية، والتي يأمل من خلالها على رفع وعي المواطن الفلسطيني، أيا كان موقعه، بظاهرة الفساد وتعريفه بالجهود التي تبذل على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي لمكافحةها.

ندرك أن الظرف الصعب الذي يعيشه المجتمع الفلسطيني بقطاعاته وفئاته كافة، وتعقيدات واستعصاءات الظروف السياسية والاجتماعية والتنمية، واختلاط الأولويات في مؤسساتنا العامة حيث يقفز إلى المقدمة موضوع الإغاثة وتأمين المتطلبات الأولية مثل الغذاء والعمل إلا أنه من الضروري أن نذكر بان مكافحة الفساد والعمل على حماية مؤسساتنا الوطنية من هذه الآفة أمر لا مفر منه لضمان نجاحنا في تنفيذ هذه السياسات.

كنا نتمنى إمكانية استخدام عصا سحرية تقوم بإزالة أشكال الفساد المختلفة، واقتلاع جذوره وأسبابه من مجتمعنا، لكن تجارب العديد من دول العالم- النامية والناشئة منها على حد سواء- تشير إلى أن تلك الدول اضطرت لوضع استراتيجيات وطنية، شمولية ووقائية، قائمة على الشراكة في العمل بين القطاع العام من ناحية، والقطاع الخاص والمجتمع المدني من ناحية أخرى، لان مكافحة الفساد عملية مستمرة لا تنتهي في زمن معين ولا تتوقف لأي ظرف كان مهما كان صعباً.

هذا الجهد المتواضع نساهم به من موقعنا في المجتمع المدني، واثقين أن منظومة الأشخاص والمؤسسات والمخلصين ستتكاثر في مواجهة الفساد، كما يتكاثر الرذائل قبل أن ينهمر المطر.

دعوة المجلس التشريعي إلى إقرار قوانين تحد من ظاهرة تهريب الأموال غير القانونية



دعى مختصون بالشأن العام، المجلس التشريعي المنتخب إلى إقرار قوانين تحد من ظاهرة تهريب الأموال المستولى عليها عن طريق نشاطات غير قانونية. وأوصى هؤلاء، بالعمل على وقف الإشاعات التي تغمر الشارع الفلسطيني بعد الإعلان عن ملفات الفساد من قبل المدعي العام لما لها من تأثير سلبي على الاقتصاد الوطني.

جاء ذلك، خلال ندوة نظمها الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة "أمان"، تحت عنوان "الحد من ظاهرة تهريب الأموال المستولى عليها من خلال النشاطات غير القانونية واليات استردادها" ..

.. تتمة ص ١٠

إطلاق الحملة الوطنية للتوعية باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



دخلت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد حيز التنفيذ في ١٤-١٢-٢٠٠٥. وتشكل هذه الاتفاقية خطوة هامة في طريق حركة مكافحة الفساد في جميع أنحاء العالم، حيث تلزم بنود هذه الاتفاقية الدول المصادقة عليها على العمل بتجريم الفساد بكافة أشكاله، وتشكيل ودعم المؤسسات العاملة على منع حدوثه، وملاحقة مرتكبيه. وفي هذا السياق يبادر الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان، إلى إطلاق الحملة الوطنية للتوعية باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، خلال ورشة العمل التي نظمها أمان في كل من مدينة رام الله وغزة بتاريخ ٣٠/١٢/٢٠٠٥، بمشاركة ممثلين عن الحكومة، وعدد من ممثلي المنظمات الدولية والأهلية العاملة في فلسطين

.. تتمة ص ١٢

حق المواطن الفلسطيني في الاطلاع على المعلومات

أساس للشفافية والمساءلة



عامة متوفرة لديها، وبالتالي يكون واجباً على المؤسسة توفير هذه المعلومات بشكل كامل للمواطن. وأوضح ميندل انه حتى عام ١٩٩٠ كان هناك فقط ١٣ دولة لديها تشريع حول حق المواطن في الحصول على المعلومات، مع اهتمام المؤسسات العالمية بهذا الحق، حيث انه في العام ٢٠٠٥ حصلت ثورة في هذا الحق، حيث إرتفع عدد الدول التي لديها تشريع بخصوص حق المواطن في الاطلاع على المعلومات إلى ٦٠ دولة، بالإضافة إلى ٣٠ دولة تعمل على سن مثل هذه التشريعات، بالإضافة إلى وجود هيئات دولية كالبنك الدولي تطبق إجراءات خاصة تجسيدا لهذا الحق.

وعدد الخبير ميندل الخصائص الأساسية التي يجب أن تتوفر في أي قانون أساسي قد يقر في الأراضي الفلسطينية ليكون قانونا عصريا، أبرزها أن كل المعلومات التي تمتلكها المؤسسات العامة من حق المواطن الاطلاع عليها والى وجوب نشرها، وسهولة ومعقولة تكاليف حصول المواطن على المعلومات.

وأوصى المشاركون المجلس التشريعي الجديد إلى ضرورة إقرار القانون ومحاسبة المؤسسات أو الأفراد الذين يحاولون تعطيل هذا الحق.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن أمان ومن خلال شركائها في المجتمع المدني والقطاع الخاص و المخلصين في القطاع العام، ستعمل من اجل إقرار مسودة القانون بشكل نهائي قبل عام ٢٠٠٦.

قُدّم إلى المجلس التشريعي الفلسطيني مشروع قانون الحق في الوصول إلى المعلومات، والذي جاء نتيجة جهد متواصل من المجتمع المدني الفلسطيني والذي لعبت أمان دورا مهما فيه من خلال عقد العديد من ورش العمل ونشر عدد من المنشورات التثقيفية حول هذا الموضوع. وفي هذا السياق نظم الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة "أمان"، ورشة عمل حول "حق المواطن الفلسطيني في الاطلاع على المعلومات أساس للشفافية والمساءلة"، عرضت خلالها مسودة قانون فلسطيني، تتعلق بالحق في الحصول على المعلومات الرسمية في الأراضي الفلسطينية. وحضر

الورشة، التي عقدت في رام الله في الضفة الغربية بتاريخ ٢٠٠٥/١٢/٣، الخبير الدولي في مجال حق الوصول للمعلومات توبي ميندل، إضافة إلى حشد من المهتمين والمتخصصين في هذا المجال.

وافتتحت الورشة بإعلان أمان عن إطلاق حملة باسم المجتمع المدني لضمان حق المواطن في الاطلاع والحصول على المعلومات التي تستهدف تعريفه بعمل المؤسسات الرسمية وطرق عملها وتيسير وصوله إلى المعلومات العامة التي يحتاجها، بالإضافة إلى منحه الحق في إبداء رأيه بعمل هذه المؤسسات.

إن مشروع القانون يشكل نموذج وسابقة لبقية الأقطار العربية لاقى إقبالا كبيرا من مختلف المؤسسات التي عرض عليها، بالإضافة إلى دعمه من قبل مؤسسات دولية مثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم "يونسكو"، والمجلس الثقافي البريطاني، ومنظمة الشفافية العالمية.

الخبير العالمي ميندل أشار إلى أن هذا الجهد الفلسطيني هو الأول في المنطقة لإقرار حق المواطن في الحصول على المعلومات من خلال مشروع قانون عصري.

وأشار ميندل إلى أن المادة ١٩ من القانون العالمي لحقوق الإنسان تشير بشكل واضح لحق المواطن في الحصول على المعلومات والاستفادة منها، بالإضافة إلى حقوق أخرى تضمنتها هذه المادة، مشددا على أن هذا الحق يمكن ممارسته من خلال توجه المواطن للمؤسسة العامة بطلب للحصول على معلومات حول طبيعة عملها أو معلومات

الإعلام الرسمي الفلسطيني

الواقع والاحتياجات لمواجهة الفساد

التلفزيونية في الضفة الغربية ٣٢ محطة، منها ٢٠ محطة مستوفية لشروط الترخيص.

وأضاف أن الوزارة حاولت أن تكون منبراً تنسيقياً بين المؤسسات الإعلامية الحكومية، ولكن الفكرة لم تنجح. وأنه خلال السنتين الماضيتين، حاولنا أن نخرج برؤية فلسطينية للإعلام الرسمي، فاقترحنا مجلس وطني للإعلام الرسمي، فوضعنا أوراق عمل للنقاش، وتم التواصل مع صحفيين ومهنيين، بالإضافة إلى النقابات والجامعات الفلسطينية، بالإضافة إلى دراسة التجارب الأخرى المشابهة لتجربتنا.

وقال د. علي خشان أمين سر لجنة إعداد الدستور الفلسطيني، إن هناك نظريات مختلفة في العالم حول الإعلام الرسمي، فهناك مدرسة تطلق للإعلام الرسمي الحرية الكاملة، وتعطي الصحفي مساحة كبيرة لإبداء الرأي، والمدرسة الأخرى تقوم بوضع قيود على الصحافة، وهي تعمل وفق النظام السياسي السائد في البلاد. وأضاف، في فلسطين يخضع الإعلام الرسمي للقانون الأساسي الفلسطيني، مشيراً إلى أنه يحتوي على الكثير من الحريات، موضحاً أن هناك تضارباً بين هذا القانون وقانون المطبوعات والنشر الذي يخالف القانون الأساسي.

وأشار خشان إلى أنه في فلسطين هامش حرية للصحافة أكبر مما لدى الدول العربية المجاورة، ولكن هناك قيوداً اجتماعية واقتصادية ومهنية مازالت تعيق عمله.

في إطار برنامج أمان في بناء نظام نزاهة وطني، وعلى ضوء صدور قرار بمرسوم رئاسي من رئيس السلطة الفلسطينية بإعادة ربط المؤسسات الإعلامية لمسؤولياته بادر كل من الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة "أمان" والمبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح" لعقد ندوة حول الإعلام الرسمي الفلسطيني: "الواقع والاحتياجات لمواجهة الفساد" في قاعة فندق جراند بارك في رام الله بحضور الشخصيات الإعلامية ومنظمات المجتمع المدني ذات العلاقة وعدد من أعضاء المجلس التشريعي لدراسة أبعاد هذه القضية من النواحي المهنية والقانونية.

وقد تضمنت الندوة العديد من التوصيات ومن أهمها، ضرورة أن تكون الإذاعة والتلفزيون مؤسسة عامة مستقلة عن الرئيس ومجلس الوزراء، وإلى ضرورة سن قوانين وتشريعات تحفظ حق الإعلاميين وحياتهم وتنظم عمل الإعلام المرئي والمسموع، كما دعت الإعلاميين إلى ضرورة التحرر من الرقابة الذاتية التي يفرضونها على أنفسهم، وضرورة الالتزام بالمعايير المهنية والأخلاقية للإعلام والإعلاميين انطلاقاً من مبدأ حرية التعبير، لإيصال الحقائق كما هي.

وقالت النائب في المجلس التشريعي د. حنان عشاوي: إن هذه الندوة تأتي ضمن مفهوم أساسي يتعلق بحرية الرأي والتعبير، بالإضافة إلى أنها جاءت في الوقت المناسب، لأن هناك نوعاً من النزاع في المجتمع الفلسطيني حول مرجعية الإعلام الرسمي الفلسطيني.

من جانبه قال د. أحمد صبح وكيل وزارة الإعلام، أن القانون الأساسي كفل حرية تأسيس الصحف، وكفل حرية إنشاء المرئي والمسموع، وحظر الرقابة عليها إلا بموجب حكم قانوني، مؤكداً على أن وزارة الإعلام التزمت بأحكام هذا القانون، ولم تقم بإغلاق أي مؤسسة صحفية، سواء كانت مطبوعة أو إذاعة أو تلفزيون، بل عملت على تسهيل الإجراءات لمنح التراخيص اللازمة، لتقوم هذه المؤسسات الصحفية بدورها على أكمل وجه، مشيراً إلى أن عدد المحطات الإذاعية العاملة في الضفة الغربية بلغ حوالي ٢٨ محطة، ١٣ منها مستوفية لشروط الترخيص، بينما بلغت في قطاع غزة ٩ محطات إذاعية، فيما بلغ عدد المحطات





دور رقابي للبرلمانيين لمواجهة الفساد في العالم العربي

تحت عنوان دور البرلمانيين في مراقبة الفساد في العالم العربي، ومن منطلق «نحو تطوير دليل للبرلمانيين»، أقامت المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد بالتعاون مع البنك الدولي ندوة حول الفساد بمشاركة نحو أربعين برلمانياً يمثلون إحدى عشرة دولة من بينها فلسطين ممثلة بد.عزمي الشعيبي المنسق العام للشفافية الفلسطينية، بالإضافة إلى المدير التنفيذي للمنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد مارتن أولريتش ومن البنك الدولي شارل عدوان ومن معهد البنك الدولي د. فريدريك ستابينهورست، وقد عقدت الندوة بتاريخ ١٢/٢٠٠٥ في الكويت.

ويهدر الثروات المادية والبشرية حيث أن أصحاب المصالح في الدولة يوجهون الميزانيات إلى المشاريع التي تدر عليهم الأموال الطائلة وتكون أكثر نفعاً لهم شخصياً.

وأكد لاري أن مبادرات الحكومات في محاربة الفساد تنبع في سعيها لتقويض الخصوم السياسيين وردع المجموعات المشاكسة وللتغطية على مشاريع النهب الكبرى، مشيراً إلى أنه لا بد من السعي والضغط على الحكومات والتعاون معها لوضع حد وعلاج لمشكلة الفساد.

واختتم لاري حديثه بأن يكون صدور دليل البرلمانيين العرب في قياس الفساد خطوة أولى لقياس أداء البرلمانات ومن ثم محاسبتهم بشكل موضوعي وكذلك الآلية الرقابية لتطبيقه على أرض الواقع.

وقال نائب رئيس المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد ورئيس برلمانيون عرب ضد الفساد د. ناصر الصانع أن هذه الندوة جاءت لتساعد على أقامة دليل للبرلمانيين لمكافحة الفساد، الذي أعدته المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد، بالتعاون مع البنك الدولي. وأضاف الصانع أن هذا الدليل يعد «عدة شغل» بيد كل برلماني عربي، وكل كتلة برلمانية في أي بلد تقرر جادة مكافحة الفساد. غير أنه أشار إلى أن هذا الدليل يحتاج إلى جرأة ومثابرة ونقاء وهي صفات تميز البرلماني الجاد.

الفروع العربية:

وأوضح الصانع أن منظمة «برلمانيون عرب ضد الفساد» أعلنت إستراتيجية من سبع نقاط أهمها العمل على تسجيل المنظمة وفق القانون اللبناني، وقد تم ذلك بشكل رسمي وبالتعاون مع الحكومة اللبنانية، بالإضافة إلى إنشاء الفروع العربية، وقد تم إشهار خمسة فروع، كان أولها في فلسطين، ثم اليمن، ثم الكويت ثم الأردن وأخيراً في البحرين.

تحالف وطني

من جانبه، دعا رئيس مجلس الإدارة في منظمة «برلمانيون عرب ضد الفساد» - فرع الكويت صالح الفضالة البرلمانيين الحاليين والسابقين للانخراط في هذه المنظمة، مطالباً في الوقت ذاته بتشكيل تحالف وطني ضد الفساد وفق إستراتيجية واضحة تضم مختلف النشطاء ضمن ألوان الطيف السياسي ومنظمات المجتمع المدني والأكاديميين والصحافيين بالإضافة إلى الأطراف الحكومية الراغبة للانضمام لهذا التحالف. وعبر الفضالة عن قلقه لمؤشرات الفساد في العالم العربي وظاهرة التوسع في شراء الذمم فيما يخص الانتخابات.

موقف حازم

بدوره طالب رئيس الجمعية الكويتية للدفاع عن المال العام أحمد لاري المؤسسة التشريعية بموقف حازم وصريح بمحاربة الفساد لأنها حسب قوله أنها الوحيدة التي بيدها مفتاح الحل والربط في محاربة الفساد. وأوضح لاري أن الفساد يؤخر التنمية والاستثمارات الحقيقية

أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني الجدد مطالبون بالعمل على مكافحة الفساد

عرض أمان وبمشاركة جميع مؤسسات المجتمع المدني العاملة على تعزيز قيم النزاهة ومبادئ الشفافية، على أعضاء المجلس التشريعي الجدد وثيقة تنص على تعهدهم بالعمل على محاربة كافة أشكال الفساد من خلال العمل على إدراج مبادئ وقيم النزاهة في التشريعات الوطنية ومناهج التعليم، وإشاعة الشفافية في إدارة الشؤون العامة للدولة ومؤسسات المجتمع، وكذلك العمل على مراجعة السياسات والإجراءات العامة للتأكد من وجود آليات مساءلة فعالة، والعمل على حماية المؤسسات والأشخاص بمن فيهم الإعلاميين الذين يعملون على كشف الفساد، وضرورة ضمان حق المواطن في الاطلاع والوصول إلى المعلومات، إضافة إلى تعهدهم بأن يكون قدوة في سلوكه ويتجنب تضارب المصالح في أعماله وقراراته، وقد تم إعداد هذه الوثيقة بمبادرة من (أمان) وستعمل أمان على متابعة الأعضاء في مدى التزامهم بالوعود التي قطعوها لناخبيهم حول مكافحة الفساد.

بمشاركة أمان ونشطاء منظمات مكافحة الفساد العرب نقاش حول النزاهة في مرحلة ما بعد الاعمار

ومن أهم هذه الأسباب حسب قولها ما يلي:

١. النزاعات والكوارث عادة تؤدي إلى إضعاف مؤسسات الدولة ما بعد فترة النزاع، وتغييب الحاكمية الرشيدة واستشراء الفساد في عملها.
 ٢. تدفق المساعدات دون وضع آليات فعالة للرقابة على كيفية صرفها سواء كانت أموال أو بضائع... الخ.
 ٣. الصعوبة في فهم وتقدير حجم الخسائر الناتجة يؤدي إلى تدفق مساعدات أكثر أو أقل من المطلوب مما يؤدي إلى فائض أو نقص.
 ٤. الضغط الناتج يؤدي إلى تسريع عملية الشراء واستخدام الأموال والمساعدات الإنسانية.
 ٥. ازدواج القنوات الممثلة لاستخدام المساعدات بدون وجود آليات للرقابة والتنسيق فيما بينها.
- وفي اليوم التالي عقدت ورشة بعنوان "التعبئة من أجل المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، واليات ضمان تنفيذ بنودها"، بتاريخ ٧/٣/٢٠٠٦، وكان من أهم النقاشات والتوصيات فيها:

١. أهمية دور المجتمع المدني في أخذ المبادرة للتعبئة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، لتشكيل آلية ضغط على حكومات المنطقة للمصادقة على الاتفاقية.
٢. حتى في ظل غياب المصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة يجب أن تعمل منظمات المجتمع المدني على الضغط على الحكومات من أجل إقرار القوانين التالية:
 - قانون يوضح أشكال الفساد وآليات مكافحته.
 - قانون حول الأموال العامة والإغاثة الدولية، واليات استردادها؟
 - قانون لتنظيم تمويل الحياة السياسية.
 - قانون حق الوصول إلى المعلومات.
 - قانون للإعلام.
٣. ضرورة العمل على المستوى الإقليمي والتعاون بين فروع منظمة الشفافية الدولية للتعبئة بالاتفاقية.

شاركت مجموعة من أعضاء ائتلاف أمان للنزاهة والمساءلة (د.هديل قزاز، ونضال حسن، وأحمد أبو دية، وجهاد حرب) في ورشة عمل نظمتها منظمة الشفافية الدولية حول النزاهة في مرحلة ما بعد الاعمار وذلك في مدينة عمان في الفترة ما بين ٥-٦ مارس ٢٠٠٦. ورشة العمل التي استضافت أعضاء ونشطاء في منظمات محاربة الفساد في كل من فلسطين ولبنان والعراق شكلت فرصة لتبادل الخبرات والمعلومات حول "مخاطر الفساد" التي تنشأ في مرحلة ما بعد النزاعات والحروب ومراحل إعادة الاعمار. ناقش المشاركون والمشاركات نموذج "خريطة المخاطر المحتملة" والتي قامت منظمة الشفافية بإعدادها كخلفية مرجعية ونظرية حول الموضوع أغناها النقاش والتجارب العملية التي ذكرها الحضور. برز أثناء النقاش تشابها في التجارب وتحديدًا بين فلسطين والعراق حيث يعاني البلدان من تجدد النزاع واستمراره وحيث يتدخل الاحتلال الأجنبي بشكل فاضح لتدمير أي محاولات جدية لإعادة الاعمار. كما أكدت التجارب العملية على أن تدفق التمويل غير المدروس وضعف الحكومات، وغياب التخطيط التنموي أو القدرة على جذب تمويل لخطط اعمار طويلة الأمد بالإضافة للمخاطر الأمنية تشكل جميعا فرصا للفساد يقوم باستغلالها بعض المتنفذين من الجهات المانحة أو التي تتلقى الدعم. نموذج "خريطة المخاطر المحتملة" يركز على المراحل التي يتم فيها تنفيذ مشاريع إعادة الاعمار من تقييم احتياجات إلى تخطيط وتنفيذ وتقييم اثر. وجه المشاركون والمشاركات نقدا لخريطة المخاطر على اعتبار أنها مفيدة في مراحل الإغاثة من الكوارث الطبيعية ومشاريع إعادة الاعمار قصيرة المدى وأن هناك حاجة لتطويرها في حالات ما بعد النزاع فمشاريع إعادة الاعمار قد تتطلب وقتا طويلا وجهودا مختلفة مما يؤدي إلى اختلاف نوع المخاطر التي قد تؤدي للفساد وسوء استغلال المال العام.

وقد تم تقديم العديد من الأوراق في هذا السياق منها: ورقة عمل من قبل السيدة روزلين هنر (مستشارة لدى TI) تحت عنوان "إعادة البناء والمساعدات الإنسانية: ما سبب وجود الفساد ما بعد حوادث طبيعية، أو نزاعات؟ [بالإشارة إلى الوضع الخاص في فلسطين والعراق في ظل استمرار النزاع] وتحدثت حول أهم الأسباب التي تؤدي إلى انتشار الفساد في عمليات تقديم المساعدات الإنسانية.

الفساد في القطاع الصحي يحرم الملايين من الأشخاص من الحصول على الرعاية المناسبة

لندن / برلين - ذكرت منظمة الشفافية الدولية في تقريرها لعام ٢٠٠٦ حول الفساد في العالم أن السرقة والرشوة والفساد في القطاع الصحي على مستوى العالم يحرم الملايين من الأشخاص من الحصول على الرعاية المناسبة ويقوض على وجه خاص المعركة ضد مرض الايدز والفيروس المسبب له. وقالت المنظمة في تقريرها الذي نشرته في لندن وبرلين أن ملايين الفقراء في العالم أصبحوا رهينة بسبب الفساد مضيعة أن ثمن الفساد في قطاع الرعاية يترجم إلى معاناة بشرية. وأشارت الدراسة إلى الجهود المبذولة في مجال مكافحة انتشار مرض نقص المناعة المكتسب (الايدز) كمثال على هذا مشيرة إلى أن الأموال التي خصصها المجتمع الدولي لهذا الهدف تم تسريبها في كثير من البلدان. من جانبه قالت هوجيت لابليل رئيس المنظمة أن المشكلات التي تواجه الخدمات الصحية تمتد من الرشاوى في عيادات الأطباء والمستشفيات إلى الابتزاز واختلاس الأموال مضيعة أن هناك مبالغ كبيرة تتسرب إلى الكثير من الأيدي خلال رحلة وصول الدواء إلى المريض علاوة على شراء شركات الأدوية لتأييد الأطباء لمنتجاتها من خلال وسائل التسويق العدوانية. وأشارت لابليل إلى وجود سوق كبير للأدوية المقلدة مشددا على أن ثمن هذا الفساد لا يقاس بالمال وإنما بمعاناة البشر. في الوقت نفسه أشار التقرير إلى المعاناة الشديدة في كثير من الدول النامية في هذه الصدد مؤكدا أن الأهداف التي أقرتها الأمم المتحدة حتى عام ٢٠١٥ في مجال الرعاية الصحية والتي تتعلق بالحد من معدلات وفيات الأطفال ومكافحة الإيدز والملاريا ربما لن تتحقق في تلك البلدان بسبب الفساد. وخلصت الدراسة إلى مطالبة المجتمع الدولي بوضع آليات صارمة للمراقبة في قطاع الرعاية الصحية بهدف وضع حد للفساد.

عالميا... الأحزاب السياسية الأكثر فسادا..!!

جنيف : خلصت دراسة أعدتها منظمة دولية إلى أن الفساد يزداد في غالبية دول العالم. وقال المشاركون في ٨٤ بلدا من أصل ٩٦ شملت الدراسة التي أعدتها منظمة الشفافية الدولية، أن الفساد تزايد خلال الأعوام الثلاثة الماضية. وأشارت المنظمة وهي مجموعة ضغط دولي إلى أن ظاهرة دفع الرشى بشكل خاص في إفريقيا وشرق أوروبا وأمريكا اللاتينية. وتصدرت الأحزاب السياسية قائمة الهيئات الأكثر فسادا للمرة الثانية على التوالي وخلفها البرلمانات والشرطة ثم الهيئات القضائية.

وفي دول وسط وشرق أوروبا، وصف مسؤولو الجمارك بأنهم الأكثر فسادا.

ووجدت الدراسة أن أكثر من نصف الأشخاص الذين استطلعت آراؤهم في ٣١ دولة قالوا أن الفساد تزايد كثيرا في السنوات الثلاث الماضية. وهذه الدول هي بوليفيا وكوستاريكا والدومينيكان والاكوادور والهند وإسرائيل ونيكاراغوا ونيجييريا وباناما والباراغواي وبيرو والفلبين وفنزويلا. وفي المقابل فإن المشاركين في ست دول فقط قالوا أن الفساد تراجع، وهذه الدول هي كولومبيا وجورجيا واندونيسيا وهونغ كونغ وكينيا وسنغافورة.

وقالت المنظمة أن الفساد امتد إلى النظام التعليمي في الكثير من الدول وهو ما يهدد بنتائج مدمرة لمستقبلها. وقالت مديرة المنظمة هيو جيت لبيبل " أن الفساد مشكلة كبرى في هذا العصر " ، وأضافت أن التأثير الأسوأ للفساد ينعكس على الفقراء. وتابعت إن هذه النتائج هي جرس إنذار يمكن أن يغير ما يحصل، ولكن يحتاج إلى قيادة وإرادة وضغط. وأظهرت الدراسة أن الناس في إفريقيا هم الذين يدفعون أكبر قدر من الرشى وخصوصا في الكاميرون وغانا ونيجييريا.

هدر المال العام

مظهر للفساد في فلسطين

أحمد حنون

مستشار تطوير وتنمية

في إطار قانون الموازنة العامة، وعليه فان هدر المال العام يتقاطع مع الفساد بأكثر من موقع وخصوصاً إذا كان الهدر للمال العام ناجم عن سلوك مقصود أو عن فوضى أو تخريب متعمد أو إتلاف أو كان هدرًا منظمًا انعكاساً لحالة الفساد المنظم أو هدرًا مؤسسياً ناجم عن حالة الفساد المؤسسي وهذا اعقد حالات الفساد والهدر وأقل أنواع الهدر الناجم عن الخطأ غير المقصود وعن القصور أو عن تقصير في الأداء أو عدم استخدام المال العام بأفضل الطرق وأكثرها مردوداً اقتصادياً، **يقصد بهدر المال العام هو الصرف خارج إطار الموازنة العامة فيما لا يخدم الخطط والاستراتيجيات، وكذلك عدم اختيار الحلول الأنسب وتمويل الأولويات وفقاً للخطط يعد هدرًا للمال العام،** المال العام هو مال الشعب أياً كان مصدره سواء أكان مالا قادمًا من المساعدات أو تبرعات أو مال الضرائب، أو أملاك عقارات أو الأراضي تمتلكها الدولة، إضافة للمشاريع والامتيازات العامة، المساعدات العربية للسلطة محددة ببنود محددة، وكذلك المساعدات الأوروبية محددة بمشاريع ولا تدخل لخزينة الدولة وملزمة بأعلى درجات الشفافية، وقدم صندوق النقد الدولي شهادة غليظة بشفافية إجراءات الصرف التي تتبعها السلطة .

مظاهر هدر المال العام

تعددت وتتنوع مظاهر هدر المال ويمكن أن يتم استعراض بعض مظاهر هدر المال العام في العالم الثالث:

الاعتداء على المال العام: في الغالب يقوم بهذا السلوك من يمتلكون موقع مسؤولية في الحكم أو من يمتلكون نفوذ وقوة ومثاله الاستيلاء على ممتلكات الدولة واستغلالها لفترة زمنية طويلة أو قصيرة بمقابل مادي أو بدون مقابل، أو الاعتداء على مؤسسات النفع العام بالتخريب.

استغلال المنصب العام: أن استغلال المنصب من قبل موظفين مسؤولين في تحقيق مكاسب مادية يؤدي بمرور الوقت إلى تحولهم إلى رجال أعمال أو شركاء في تجارة إلى جانب كونهم مسؤولين حكوميين على حساب الاهتمام ببرامج الحكومة في تنمية وتطوير مجتمعهم.

التهرب الضريبي وتهريب البضائع: التهرب من دفع الضرائب أو عدم الإفصاح والتحايل بالتزوير أو الخداع أو تحويل الربحية إلى مراكز مالية، وتهريب البضائع بدون فواتير المقاصة ... من الطرق للتحايل على دفع الحق العام، وفي هذا الإطار **حول النائب العام الفلسطيني ما يقارب مئة**

تعتبر ظاهرة هدر المال العام ظاهرة قديمة حديثة - مصاحبة لوجود المال العام - تعبر عن سلوك غير منضبط فاسد ناجم عن تنشئة اجتماعية وثقافية خاطئة تظهر شكلاً من الاستعداد النفسي في تعبيراته البدائية في الميل نحو هدر المال أو عدم الحفاظ عليه أو حمايته ناجم عن ضعف أو سوء إدارة المال العام أو انعدام الإدارة والترشيد في إنفاق المال العام أو صرفه في غير محله وفي غير أوجه الإنفاق العام أو أن يتجاوز ما هو مسموح به بالإنفاق ، وقد يكون نابع من سلوك العامة من الناس في إهدار المال العام بدافع الانتقام لما يعتقد انه ظلم واضطهاد وضيق أرزاق فضلاً عن الجهل العام ، والجهل بأهمية الخدمات التي تقدمها المرافق العامة بالاعتقاد أنها ملك للحكام أو المسؤولين، أو بسبب حالة الفوضى وعدم استتباب الأمن والنظام، لكن هذا المصطلح رغم أهميته كمصطلح خجول وقليل الاستخدام في فلسطين، اعتقاداً من البعض بان كلمة هدر المال اقل سوء من الفساد وبالتالي فان هدر المال أقل من حيث الوقع على السامع من الفساد، ذلك لان الثقافة الفلسطينية تؤمن بالمغالاة والتضخيم في الوصف وبذلك يفضل السياسيون والمعارضون استخدام مصطلحات من الوزن الثقيل مثل نهب المال أو الاعتداء على المال العام، ومع ذلك فان هدر المال لا يقل من حيث النتيجة والأسباب والمظاهر عن الفساد بل يتقاطع معه ويشكل اسماً آخر له.

في القانون الأساسي نصت المادة ٩٦ على إنشاء ديوان الرقابة المالية والإدارية على كافة أجهزة السلطة بما في ذلك مراقبة تحصيل الإيرادات العامة والإنفاق العام في حدود الموازنة العامة وكان النص عاماً، بالمقابل فان حسن استخدام المال العام لم ترد إلا في قانون ديوان الرقابة المالية والإدارية رقم (١٥) لسنة ٢٠٠٤ في المادة رقم (٣) البند الأول الذي يتحدث أهداف العملية الرقابية والتي جاء فيها ضمان سلامة النشاط المالي وحسن استخدام المال العام في الأغراض التي خصص من أجلها، وقد خلت القوانين والثقافة السائدة من مصطلح الحفاظ على المال العام أو حماية المال العام إلا من القليل من الممارسة النابعة من الحرص الوطني والتربية والثقافة المحافظة ، إضافة إلى عدم وجود نصوص قانونية تعريفية لمصطلح هدر المال العام وكأن هدر المال لا يشكل خطورة على المال العام في البلد أو انه وصف تطلقه المعارضة السياسية لمواجهة السلطة في دورها في الرقابة على المال العام، فان عدم تحصيل الإيرادات العامة حسب القانون جزء من هدر المال العام والإنفاق في غير أوجه الإنفاق كذلك أو تجاوز حد الصرف المخصص المحددة والمصادق عليها قانوناً

مالي قد شجع من تشجع على الإقدام على هدر المال العام، رغم أن المال العام هو مال الشعب الفلسطيني فمسؤولية حمايته هي مسؤولية مشتركة لجميع المواطنين يمتلكون وفقها الحق في المساءلة إما مباشرة أو من خلال من ينوب عنهم في المجلس التشريعي، لمكافحة هدر المال العام، وللتغلب على هدر المال العام لابد من تنمية الوازع الثقافي الوطني الديني وغرس قيمه ومبادئ وسلوك حماية المال العام وحماية المال العام لدى الجميع في إطار التربية الوطنية للتنشئة بشكل سليم، وتعريفهم أن هذه الأموال والمرافق العامة إنما هي ملك لجميع الشعب وليست لشخص مهما بلغ من الأهمية، مع ضرورة رفع مستوى الشفافية والمساءلة وممارسة الديمقراطية والحرية بالشكل الصحيح وللجميع، بضوابط القانون والأخلاق والمبادئ، بالإضافة إلى قيام الإعلام الفلسطيني والصحافة والسياسيين والنخبة المثقفة والمعارضة بدور بارز لحماية المال العام بدلا من التحريض على السلطة والتشهير بها والتشكيك بالذمم المالية، المال العام للجميع وليس لفئة معينة وان منزلة المال العام وحرمة بمنزلة المال المقدس مثل مال اليتيم والمال الخاص فلا يأخذ منه إلا بالحق وبالقدر المطلوب لا زيادة ولا إسراف ولا تبذير ولا هدر ولا نهب ولا اعتداء عليه وفي إطار العدل .

إستراتيجية الإصلاح المالي والإداري ومحاربة الفساد على طاولة الحكومة الفلسطينية الجديدة

أكد السيد إسماعيل هنية رئيس الوزراء المكلف خلال عرضه حكومته على المجلس التشريعي لنيل الثقة بتاريخ ٢٧/٣/٢٠٠٦، على أن الحكومة الجديدة ستتبني إستراتيجية الإصلاح ومكافحة الفساد، وان المواطن الفلسطيني سيلمس إنجازات حقيقية على الأرض في دوائر الإصلاح الإداري والمالي من خلال الرقابة الفاعلة والتعاون مع المجلس التشريعي في إصدار القوانين التي تعزز الإصلاح وتحارب الفساد، وتعزيز قيم النزاهة والشفافية والترفع عن استغلال المال العام، وإعطاء مسألة التطوير الإداري بعدا اجتماعيا وثقافة مجتمعية تؤسس لمفهوم جديد. وذكر إلى أهمية تطبيق سيادة القانون وتعزيز الديمقراطية، وهو ما يتطلب استقلال القضاء، وعمله بمهنية عالية ومسؤولية وموضوعية، فاستقلال القضاء هو الذي يشيع الأمن في المجتمع ويشكل ضمانا أساسية لتحقيق العدالة. وأكد على أهمية إصلاح النظام المالي وتحويل كل إيرادات السلطة الوطنية إلى الخزينة العامة، وتعزيز مبدأ الشفافية وتحديد أولويات الصرف، ستكون أيضا مهمة غير قابلة للتأجيل، من خلال السعي إليها ضمن رؤية اقتصادية فلسطينية متكاملة، ومن خلال الإعداد لها بشكل جيد وخالق.

ملف لتجار من القطاع الخاص الفلسطيني، قاموا بتزوير فواتير مقاصدة بقصد النهب الضريبي وتسببت بهدر ملايين الشواقل خسرها الشعب الفلسطيني كان يمكن أن تساهم في خفض عجز الموازنة العامة للسلطة أو تنفيذ مشاريع هامة أو سداد ديون الكهرباء والماء للشعب الفلسطيني، الإسراع في إعادة الإيرادات (المرتجعات) الضريبية للقطاع الخاص نفسه، أو قيام السلطة بسداد التزامات عليها للقطاع الخاص (فلسطينيا) ، وعلى الجانب الآخر إسرائيل لا تفصح عن حجم البضائع والواردات التي تمر من خلال الموانئ الإسرائيلية، رغم ذلك فإنها تحصل على رسوم ونسبة عن جبايتها، والأخطر من هذا أن هذه الأموال تحجز من قبل سلطة الاحتلال لعقاب الشعب الفلسطيني ذلك في الوقت التي تقوم السلطة بالاقتراض لتأمين رواتب وتدفع مقابل ذلك للبنوك التي تقترض منها، ويمكن أن يكون على شكل دفع رشاوى إلى المسؤولين حكوميين لقاء حصولهم على تخفيض ضريبي أو إعفاء لفترة طويلة نسبيا وذلك بالتلاعب على القوانين وهذا بحد شكل من أشكال فساد القطاع الخاص وهدر للمال العام.

الرشوة المحلية والدولية: تدفع عادة لمسؤولين في الحكومات لتسهيل شراء مواد أو الحصول على تسهيلات في الحصول على عطاءات لتنفيذ مشاريع من قبل القطاع الخاص عبر مناقصات يتقدم بها القطاع الخاص المحلي والتنافس على هذه المناقصات، وكذلك ما يقوم به بعض المسؤولين الحكوميين في دول العالم الثالث عند شراء معدات ومستلزمات ضمن مشروعات ضخمة وفي مختلف الجوانب "عسكرية، نفطية، تجارية، الخ" تدفع الشركات الأجنبية عمولات كبيرة للحصول على مثل هذه المناقصات.

تهريب المال: يقوم بعض المسؤولين الحكوميين بتهريب الأموال التي حصلوا عليها بطرق غير شرعية إلى خارج بلدانهم لتكون على شكل ودائع في بنوك دول أخرى لقاء فوائد عالية، أو استثمارها على شكل أسهم في شركات أو عقارات مبررين سلوكهم هذا بما تقرضه الأوضاع السياسية المتقلبة باستمرار ولتأمين مستقبلهم في حال استبعادهم من السلطة.

من المسؤول عن هدر المال العام؟

أن عدم وجود رقابة داخلية أو وجود رقابة داخلية ضعيفة إضافة لضعف أو انعدام دور هيئة الرقابة العامة ضعف الإطار القانوني الحامي للمال العام وضعف السلطة القضائية، وعدم وجود قوانين تحدد وتعريف الفساد وهدر المال العام والاعتداء على المال العام وعدم المساءلة والمحاسبة لمن يقوم بهدر المال العام في ظل ضعف ثقافة حماية المال العام، وعدم إدخال التطوير اللازم من تبني اللامركزية والأنظمة الإدارية والتقنيات الحديثة شكل من أشكال الحفاظ على المال العام تقليص النفقات غير الضرورية وغير الحيوية، وسوء استخدام السلطات الإدارية من خلال اتخاذ قرارات ذات أثر

الفساد في عملية إعادة الاعمار أثناء وبعد الصراع

مخاطر كثيرة وحلول ضعيفة

د. هديل رزق-القرزاز

وتحديدا تدفق التمويل الأجنبي وتلبية متطلبات شعب عاني كثير من اللاتنمية والتبعية والإحاق، وذلك بسبب نقص القوانين والأنظمة ذات العلاقة وبشكل خاص التي تتعلق بالرقابة في مجالات الإدارة والمالية، أو غياب دور فعال للمؤسسات العامة.

٣. انتشار عمليات إعادة الاعمار وتنوعه، فبعد الدمار الذي تخلفه الحروب يصبح من الضروري إعطاء الشعور بالسلام من خلال مشاريع تجلب الأمل والأمان وفي ذات الوقت تسعى الأطراف المعنية بالسلام إلى زيادة الأمل بان ثمار السلام طيبة وفي متناول الجميع. وقد ورثت السلطة الوطنية الفلسطينية جهازا مدنيا مدمرا، ومدارس ومستشفيات غير صالحة للاستخدام ولا تفي للغرض وشبكة طرق محدودة وبدائية وجهاز إداري متخلف لا تزيد قدرته البدائية على إدارة الصحة والتعليم والشؤون الاجتماعية في الحدود الدنيا.

٤. غياب التخطيط التنموي والتنسيق ففي ظل الحماس للاعمار وغياب القدرة على رؤية وطنية شاملة يصبح من الخطر عشوائية المشاريع وعدم التنسيق بينها ولكن الأخطر من ذلك عشوائية التنسيق بين الممولين المختلفين والتنسيق بين أجدانهم المختلفة والتي لا تتوافق بالضرورة مع الأجندة الوطنية بل وقد تتعارض معها وتحديدا عندما يتزاول التمويل الأجنبي مع محاولة فرض خبرات الممول ومساعداته التقنية والفنية وأجهزته وغير ذلك ممن سوف نشير له لاحقا بالتفصيل.

بعد توقيع اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ كانت الآمال كبيرة بتحقيق السلام والازدهار للإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء على الجانب الإسرائيلي، تحققت مكاسب اقتصادية هامة، أما على الجانب الفلسطيني، فقد خابت الآمال الموعودة نتيجة للتراجع والفسل. يعتبر الدخل المتناقص والفقر المتزايد انعكاسا للاستخدام الضعيف لموارد الاقتصاد الفلسطيني وإمكانياته. ومن أبرز المظاهر اللافتة للنظر والتي تدلل على ضعف استخدام إمكانيات الاقتصاد الفلسطيني معدلات البطالة العالية والمتزايدة والتي تصل الآن إلى حوالي ٢٠٪ في الأحوال العادية ٣٠٪ في فترات الإغلاق الحدودي ومعدلات الفقر المرتفعة. في فلسطين ما زال النزاع مستمرا ولا يمكن الزعم أننا في مرحلة ما بعد النزاع أو مرحلة إعادة الاعمار، فالآمال التي جاءت بها محادثات السلام متعدد الأطراف في مدريد تليها

في المراحل التي تلي حالات النزاع الدامية أو فترات الهدنة أو فترة الانتقال من حالة الصراع إلى حالة السلام، تتطلع الأطراف المتنازعة لاستثمار فسحة الهدوء وتطمح إلى تضييد الجراح وإعادة بناء ما دمره النزاع من إنشاءات وبنى تحتية وأنظمة حياتية ونفسية. وفي ذات الوقت الذي يحذو الأمل الجميع بما في ذلك الناس الذين عانوا طويلا من الحرمان فتبدأ الأموال بالتدفق وتحديدا من الجهات المانحة التي تريد للسلام أن يستقر وتبدأ رؤوس الأموال الوطنية المهاجرة بالعودة على أمل أن تنجح في الاستثمار في وطنها والاستفادة من النهضة العمرانية والتنموية التي من المتوقع أن تشهدها البلد. مع ذلك تدلل التجارب على أن هذه المرحلة بالذات توفر فرصا خصبة للفساد وسوء الإدارة وسوء استخدام المال العام، ولعل لقب "أمراء الحرب" و"القطط السمان" ينطبق أيضا في مراحل ما بعد النزاع وربما بدرجة أكبر ومخاطر أكبر لأن من يمكن أن توجه لهم أصابع الاتهام هم في الغالب أبطال الحرب وصانعي السلام الذين يمتلكون شرعية وطنية وجماهيرية من الصعب تحديدها، ومن جهة أخرى يمثلون جسرا ما بين الأطراف المعنية بالسلام على الصعيد الدولي وبين أفراد الشعب المتطلع لحياة أفضل.

تشير أدبيات محاربة الفساد في مرحلة إعادة الاعمار إلى عدد من الأسباب الرئيسية أو الظروف التي تشكل الحافز والفرصة للفساد وهي:

١. تدفق التمويل بكميات غير محدودة لإعادة الاعمار وتحديدا تمويل الدول المانحة والمساعدات الدولية التي تسعى إلى تأكيد الحل السلمي وتوفير فرص لإعادة الهدوء ومساعدة الأطراف المتضررة وأهداف أخرى من أمثال كسب التأييد السياسي وكسب الولاء وتعزيز أنماط جديدة من التبعية.

٢. ضعف مؤسسات الحكم أو السلطة أو الدولة وتحديد تلك التي عانت تاريخيا من محاولات أضعاف أو من احتلال طويل الأمد كما هي الحالة في فلسطين أو أقاليم قومية أو عرقية أو دينية كانت تعاني من القمع ولم تتمكن من التدريب الكافي على إدارة مؤسسات دولة كما هي الحال بعد ثورة طويلة أو محاولة انفصال. وعلى الرغم من أن السلطة الفلسطينية حققت تقدما ملموسا فيما يخص إنشاء جهاز حكومي فعال بعد سنوات التفكك تحت الاحتلال (روذرمل، ١٩٩٨)، إلا أن هذا التحول لم يكن بالقدر الذي يسمح باستيعاب التحولات السريعة

في ظل توفر فرص الفساد والإفساد وهو الأمر الذي يتطلب معالجة جديّة ليس فقط من جهة السلطة الوطنية أو الدولة التي تتلقى الدعم بل أيضاً من جهة الممولين والمانحين الذين غالباً ما تكون منحهم مشروطة أو تعود النسب الكبيرة منها على شكل رواتب للخبراء ومساعدات فنية ومشتريات من مصنوعات البلد الممول وبديل مخاطر وعلاوات معيشة وغيرها من أشكال القنوات الخلفية.

هناك العديد من الإجراءات التي يمكن إتباعها في مرحلة إعادة الاعمار وهي إجراءات متبعة في دول مختلفة من العالم وتساهم بشكل كبير في تجنب فرص الفساد منها على سبيل المثال تقوية وتمكين المؤسسات التي تتلقى الدعم وإخضاعها لمعايير دولية من الرقابة والشفافية ومنها تنسيق الدعم بين الجهات المانحة وربطه بالأولويات التنموية للدولة وتجذب الازدواجية والأهم من ذلك تجنب استخدام التمويل والمساعدات كأداة ضغط سياسي لأن هذا الأمر ببساطة أحد أهم أسباب الفساد والتي يتم غض الطرف فيها عن أي ممارسات فاسدة في مقابل تمرير حل سياسي. إن تطوير منظومة نزاهة تحارب الفساد في مرحلة ما بعد أو أثناء النزاعات هو أمر ممكن إذا توفرت الإرادة السياسية لذلك وإذا كانت الأجندة الوطنية هي ما يسيّر عملية إعادة الاعمار.

الأمال الفلسطينية والدولية التي انتعشت بعد أوصلو ما لبثت أن تبددت مع انفجار الصراع وما تبعه من أحداث الانتفاضة الثانية في سبتمبر عام ٢٠٠٠، وعاد النزاع أم بالأحرى مقاومة الاحتلال إلى أقسى مراحل المواجهات الدموية والتي بلغت عمقا واتساعا وعنفا لم يشهده المجتمع الفلسطيني من قبل.

إن الحديث عن إعادة الاعمار سابق لأوانه ولكن الغريب أنه وفي نفس الوقت ومع ارتفاع وتيرة الحديث عن الفساد في العالم والفساد في مرحلة ما بعد النزاع تحديدا وضعت السلطة الوطنية الفلسطينية وممارساتها تحت المجهر وصارت الأنفاس تعد وتحصي على كل ما تم خلال السنوات العشر التي تلت مدريد. ليس دفاعا عن السلطة والتي هي مثلها مثل حكومات وممثلي شعوب آخرين لا بد أن عانت من إغراءات السلطة وسوء استخدام المال العام، والواقع يؤكد أنها لم تكن في هذا الأمر وحيدة، فقد ساهم التمويل الأجنبي الميسر والمبني على فرض حلول وامتلاءات سياسية في توفير مجالات واسعة للفساد تم إغماض العين عنها والانتظار لحين أصبحت ورقة لعب وضغط سياسي.

التنبه لمخاطر الفساد في أثناء وبعد انتهاء النزاعات مباشرة أمر ضروري لتجنب المخاطر الكثيرة والفرص التي تنشأ

تتمّة....

دعوة المجلس التشريعي إلى إقرار قوانين تحد من ظاهرة

تهريب الأموال غير القانونية

بدوره، أكد سعد الخطيب مدير وحدة السياسات التجارية في مركز التجارة الفلسطينية "بالتريد"، أن القطاع الخاص المحلي عليه مسؤولية كبيرة في دعم جهود الإصلاح في الأراضي الفلسطينية. وأشار إلى أنه بسبب ضعف الرقابة التشريعية وتحديد على القطاع الخاص، فإن مسؤوليته أكبر في كبح جماح الفساد على مختلف الأصعدة.

وبين أن مخاطر استئثار الفساد في الأراضي الفلسطينية، يترتب عليها إعاقة عملية بناء سوق حرة وسليمة، والحد من القدرة على اجتذاب استثمارات خارجية، وارتفاع معدلات البطالة إضافة إلى انهيار البيئة القانونية والثقافية وغيرها. وأضاف أن أهم أسباب انتشار الفساد في القطاع الخاص، هو التداخل الحاد بين القطاعين العام والخاص، والجمع بين وظيفة عامة ومصلحة مباشرة أو غير مباشرة في هيئة أو

وأشار د. عزمي الشعيبي منسق عام ائتلاف "أمان"، خلال الندوة، أن ظاهرة الفساد موجودة في غالبية دول العالم، لكنها في فلسطين تعتبر حساسة للغاية، نظراً لأهمية القضية الوطنية، ما جعل شعبنا يعتبرها من أولوياته، وأكبر دليل على ذلك تركيز الحملات الانتخابية على مكافحة الفساد.

ونوه أيضاً إلى أن ما أعلنه النائب العام مؤخراً من حالات فساد تمس أفراداً وهيئات سواء في القطاع العام أو الخاص أو الأهلي يشير إلى عمومية الفساد. وأنه يعطي مؤشراً قوياً على أن جزءاً من المال يعتقد بأنه أصبح خارج الوطن، ومن هنا جاءت هذه الورشة بمثابة محاولة من أمان لمعرفة كيفية خروجها، وهل يوجد قوانين وطنية تحول دون ذلك، وهل لدى سلطة النقد قدرة أو تحويل على متابعتها واستردادها.

الفساد التي أثرت على المجتمع والحياة الاجتماعية، إضافة إلى انعكاساتها على الأموال الخاصة والعامة، وكذلك التهريب إلى الخارج بوسائله المتعددة كتزوير الوثائق والمستندات واستغلال المناصب. وأشار فضل إلى عدم وجود مشكلة في أن يتعرف البنك على عميله، ضمن نطاق معين كالغرض من فتح الحساب، ما يسهل معاملات العملاء ويوفر رقابة على هذه الحسابات.

وتحدث مروان جيلاني رئيس قطاع العلاقات متعددة الأطراف في وزارة الخارجية، عن دور السلطة الوطنية في متابعة المفسدين وأموالهم من خلال الاتفاقيات الإقليمية والدولية.

وأشار جيلاني إلى وجود اتفاقيتين دوليتين تحت مظلة الأمم المتحدة وقعت عليها الدول المعترف بها، مشيراً إلى أن فلسطين ليست دولة وبالتالي لا تنطبق عليها الاتفاقيتان.

وأضاف أن الدول العربية جميعها لم تصادق على هاتين الاتفاقيتين، لذلك لا يوجد أي اتفاقات دولية تستطيع وزارة الخارجية استخدامها، كذلك لا يوجد لدى جامعة الدول العربية أي اتفاقات موقعة تستطيع فلسطين استخدامها كدولة". وأوضح جيلاني، أن المجال الوحيد أمام السلطة الوطنية لعقد الاتفاقيات لمتابعة المفسدين هي الاتفاقيات الثنائية لتبادل المجرمين، منوهاً إلى أنها اتفاقيات غير ملزمة.

أكثر تتبع للقطاع الخاص، واستبدال الاحتكارات العامة بأخرى خاصة.

من جانبه، تطرق رياض عويضة مدير وحدة المتابعة المالية في سلطة النقد، إلى آليات الرقابة السابقة واللاحقة المتبعة عالمياً على حركة الأموال غير القانونية، مشدداً على أن شمولية الفساد واتساع دائرته تستدعي شمولية في عملية المواجهة. ونوه عويضة إلى أن المجتمع الدولي عمد على إيجاد اتفاقيات تسهل عملية ملاحقة الأشخاص المتورطين في قضايا فساد، مؤكداً أن سلطة النقد والمصارف لا يتمكنون من التعامل مع الاقتصاد الوطني على أرضية الشك، لكن عبر مراقبة حركة الأموال، من خلال مراقبة الحسابات بشكل منتظم وقانوني.

وأكد عويضة على ضرورة وجود تعاون دولي، قائم على أساس تنظيم كيفية التعامل مع ظاهرة الفساد، داعياً إلى إصدار قانون ينظم عملية ملاحقة المتورطين بقضايا الفساد. وفي ذات السياق، تحدث نعيم فضل مدير الدائرة القانونية في البنك العربي عن قوانين المحافظة على السرية المصرفية للمودعين ومتابعة قضايا الفساد وكيفية تصرف البنوك في هذه الحالات. وشدد فضل على أن القضاء الفلسطيني هو صاحب الحق الوحيد في رفع السرية عن الحسابات. وأضاف أن الوقت مناسب الآن للحديث عن ظاهرة

هل توافق دول عربية على تسليم مسؤولين متورطين في فساد مالي إلى السلطة؟؟

أفادت تقارير إخبارية أن عدداً من الدول العربية وافقت على تسليم مسؤولين فلسطينيين كبار يشتبه بتورطهم في عمليات فساد إلى السلطة الفلسطينية، ونسبت صحيفة "جيروزايم بوست" إلى مسؤولين في السلطة قولهم إن البعض من هؤلاء المشتبه بهم وصلوا بالفعل إلى قطاع غزة قادمين من مصر. وكان المدعي العام الفلسطيني أحمد المغني قال بأن السلطة الفلسطينية تلاحق المسؤولين الفاسدين من الداخل والخارج وأنه لن تكون هنالك حصانة لأي شخص ثبت تورطه في سرقة المال العام. وأبلغ المسؤولون الصحيفة أن هذه المرة الأولى التي توافق فيها دول عربية على تسليم مسؤولين فلسطينيين إلى السلطة الفلسطينية مشيرين إلى أن هذه الدول هي مصر والأردن وقطر. وأضاف هؤلاء أنهم يأملون أن تحذو دول عربية أخرى حذو هذه الدول الثلاث منوهين إلى أن بعض الحكومات العربية رفضت التعاون في هذا المجال. ويعتقد وفقاً للصحيفة أن بعض المسؤولين السابقين في السلطة الفلسطينية من المتورطين في الفساد لا ذوا بالفرار إلى عدة دول أوروبية.

ونحن في أمان نرحب بذلك ولكننا نعتقد أن عدم توقيع اتفاقيات ثنائية مع هذه الدول لتسليم المطلوب سيعيق عملية التسليم.

حتى لا يبقى الكلام كلام!! ونستمر في سماع الضجيج دون أن نرى طحناً!!

إطلاق الحملة الوطنية للتوعية باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

الحصول على معلومات كافية

بدوره، قال مدير برنامج أمان نضال حسن، إن الغايات المحددة لبرنامج أمان خلال العامين ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧، هي ضمان حصول الجمهور الفلسطيني على المعلومات الكافية حول أسباب الفساد وآثاره المدمرة، وحشد التأييد لتطبيق قيم النزاهة ومبادئ الشفافية داخل القطاع العام الفلسطيني، وتأسيس ائتلاف شامل مسؤول يتمتع بالمصداقية والاستدامة ليكون قائداً لعملية مكافحة الفساد في فلسطين.

وأشار، إلى أن الأهداف الإستراتيجية للبرنامج تتمثل بالارتقاء بالأخلاقيات والمعايير المهنية في مؤسسات القطاع العام والخاص، وتقوية استقلالية وسائل الإعلام بتعزيز قدرتها على مكافحة الفساد، إضافة إلى تطوير قدرات القطاع العام على توفير المعلومات العامة للجمهور الفلسطيني، والمناداة بوضع تشريعات تحكم عملية فصل السلطات الثلاث بشكل متوازن، كذلك العمل على تعزيز علاقات الشراكة مع المؤسسات المتعددة ذات الصلة على الصعيد المحلي والعربي والعالمي.

وأوضح أن النتائج المرجوة للبرنامج تتمثل بتحريك المجتمع المدني والقطاعين العام والخاص، لمواجهة الأسباب وراء الفساد والآثار المترتبة عليه، من خلال تنفيذ برنامج عمل يتميز بالكفاءة العالية القادرة على الحد من أسباب الفساد.

وقال المنسق العام للائتلاف د. عزمي الشعيبي: إن الشراكة والمبادرة بين المؤسسات الحكومية والأهلية التي اعتمدها أمان لإطلاق الحملة لتنفيذ الاتفاقية تساهم في تعزيز قيم النزاهة والشفافية في العمل الوطني. وأضاف، أن الائتلاف تبنى إستراتيجية للعام ٢٠٠٦ مبنية على خطة عمل فيها شمولية واستمرارية لضمان إشراك أكبر عدد من مؤسسات المجتمع الفلسطيني بهدف الحد من الفساد، متوقفاً جهد مشترك بين المؤسسات الأهلية لتفعيل هذه الاتفاقية في العام ٢٠٠٦.

وبين أن المؤسسات الأهلية تدرك أنها ليست بديلاً عن السلطة، ولكنها تعمل كمساند وداعم لها لتنفيذ برامجها الإصلاحية، لذلك بادرننا إلى تشكيل لجنة من الأطراف الحكومية والأهلية للعمل على وضع اتفاقية مكافحة الفساد حيز التطبيق في فلسطين.

وتأمل أمان بأن تخصص كل مؤسسة أهلية فلسطينية جزءاً من برامجها لمكافحة الفساد ومنع انتشاره.

وأن لدى أمان برنامج متكامل لمكافحة الفساد في المنظمات الأهلية، ستعمل على تنفيذه خلال العام ٢٠٠٦، بجانب الحملة الوطنية لدعم تنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد. وأن أمان قامت بدعوة المؤسسات الفلسطينية الرسمية والأهلية لهذه الورشة، من أجل العمل على تأسيس شبكة وطنية لمكافحة مظاهر الفساد في فلسطين، إضافة إلى عدد من المنظمات الدولية العاملة في فلسطين، لتحقيق التوعية اللازمة بأهمية مكافحة الفساد، وتعزيز نظم الشفافية في المنظمات الأهلية، كذلك دعم برامج الحكومة الهادفة إلى الإصلاح.

توصيات الاجتماع التحضيري

إطلاق العقد العربي للإصلاح

على الصعيد الديمقراطي:

طالب المجتمعون بضرورة ضمان الحق في المشاركة في الشأن العام والى الفصل بين السلطات والى إعطاء البرلمانات صلاحية مراقبة الحكومة والى سن قوانين تتفق مع المواثيق والقوانين الدولية والى ضمان حق إنشاء الأحزاب السياسية والنقابية والى منحها الاستقلال المادي في شروط من الشفافية والمحاسبة الداخلية والى ضمان حق التجمع وتشكيل الجمعيات. ونادى المشاركون بأهمية المساواة وتكافؤ الفرص وبعتماد مبدأ حرية ونزاهة الانتخابات في العالم العربي.

على صعيد التعليم والخطاب الثقافي العربي

راجع المجتمعون واقع التعليم في الدول العربية بشكل عام والذي يقوم على التحكم في العملية التعليمية إما من قبل السلطة السياسية التي يهملها إنتاج " مواطن صالح " ذو ولاء لهذه السلطة أو من قبل السلطة الدينية لإنتاج مواطن خاضع للسلطة الروحية - أي إنتاج مواطنين مستنسخين خاضعين لسلطة الحاكم والمدير والأستاذ. وانتقدوا عامودية التعليم القائم على أحادية المعلومة باتجاه واحد من المعلم إلى المتعلم.

وأوصى المجتمعون بإلغاء السلطوية التعليمية واعتماد الأساليب الدائرية والحوارية والاعتراف بالمتعلم كشريك وبتفعيل النشاطات الفريقية بين المتعلمين والتمرن على قبول الآخر واحترام حقوق الإنسان والحرية والديمقراطية وإلغاء الصورة النمطية للمرأة والفئات الأخرى في المناهج الدراسية وإعادة النظر في البناء المدرسي الذي يشبه " غرف السجن " ويعزز سلطة المعلم على المنبر مقابل صفوف متراصة للمتعلمين. كذلك دعا المشاركون إلى تطوير مناهج عربية محلية دون إملاءات خارجية ولكن

ناقش عدد من المختصين في مجالات الإصلاح الثقافي والسياسي مبادرات الإصلاح المختلفة المطروحة للمنطقة وتم تقييم هذه المبادرات من حيث مدى ملاءمتها للواقع الاجتماعي والاقتصادي والثقافي الذي تعيشه المنطقة العربية بشكل موضوعي ونقدي.

كان هناك توافق على أن الإصلاح ضرورة عربية وطنية وإقليمية وأنه حاجة داخلية. وشدد المشاركون على أن النخب العربية كانت دوما السباقة إلى المطالبة بالإصلاح، وهي المدعوة الآن إلى تحديد أطره وقد ناقش المجتمعون الأبعاد السياسية والمعرفية للإصلاح وأدوار المجتمع المدني في تحقيقه من خلال ورشات عمل متخصصة وخرجت الورش المختصة بالتوصيات التالية:

على صعيد الحريات في العالم العربي:

طالب المجتمعون من مثقفين وبرلمانيين وسياسيين وناشطي مجتمع مدني بإنشاء لجان للحقيقة والإنصاف يكون دورها تتبع قضايا انتهاكات حقوق الإنسان في العالم العربي والعمل على الاعتذار إلى المتضررين وتعويضهم من أجل فتح صفحة جديدة بين الشعوب وحكامها تكون قائمة على حكم القانون والاعتراف بالحقوق والحريات على غرار تجربة المغرب. كذلك طالبوا برفع حالة الطوارئ التي تعطي صلاحيات مطلقة للحكومات والى إلغاء المحاكم الاستثنائية والمحاكم الخاصة والى الإفراج عن جميع معتقلي الرأي والى التصديق على كافة مواثيق حقوق الإنسان وتضمينها في الدساتير وفي القوانين المحلية والى ضمان حقوق الأقليات والتفريق بين هذه الحقوق والحق في تقرير المصير. وطالب المجتمعون بضمان حرية الإعلام وحرية نقل المعلومات وإدارتها وبحرية الإذاعة والتلفزيون والى ضمان حرية تنقل المواطن العربي وحرية العودة إلى بلاده والى إلغاء التمييز ضد المرأة.

على صعيد أدوار المجتمع المدني

حدد المشاركون أهم التحديات التي تواجه المجتمع المدني داخلياً تتمثل في عدم ثقة الحكومات بأدوار هذه الجهات خارجياً وتتمثل في أجواء عدم الاستقرار الذي تمر بها المنطقة العربية وطالبوا بتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني الرقابية على السلطة من خلال بناء القدرات الذاتية لهذه المنظمات الذاتية واعتمادها لمبادئ الشفافية والمحاسبة ومبادئ الحكم الرشيد وخلق آليات تواصل وتنسيق بينها وبين مختلف مؤسسات المجتمع المدني الأخرى بينها وبين صناعات القرار.

وقد أوصت ورشة أدوار المجتمع المدني الجامعة العربية بالعمل على تحقيق مبادئ الإصلاح التي أقرت في مؤتمر تونس وصنعاء وطالبت مفوضية المجتمع المدني بإيجاد أطر للحوار الدائم مع المجتمع المدني والعمل على تقوية أدوار مؤسساته والى اعتماد آلية للتشاور مع هذه المؤسسات وآليات لمتابعة التوصيات.

وطالب المجتمعون الجامعة العربية بالعمل على إصدار تقرير سنوي وتطوير مؤشرات حول تطور الحقوق والحريات في الدول العربية كواحدة من آليات تطبيق توصيات الاجتماع.

وكذلك أوصى المشاركون بعقد اجتماع موازي للمجتمع المدني على هامش أعمال اجتماع القادة العرب وتشكيل لجنة لمراقبة تنفيذ التوصيات ومتابعتها.

بمشاركة مختصين وخبراء أجنبية في هذا المجال حيث تكون هناك تجارب مفيدة.

واعتبر المشاركون أن تطوير مناهج التعليم أمر مطلوب من الدولة التي يفترض أن تخطط وتنفذ إصلاح التعليم مع الأخذ بعين الاعتبار أن الاهتمام العامودي بالتعليم لا يلغي الترابط الأفقي بالإصلاح العام.

وقد اقترح المشاركون عقد مؤتمر خاص بموضوع الإصلاح التربوي في العالم العربي بمشاركة خبراء في هذا المجال وللوصول إلى توصيات تساهم في عملية الإصلاح التربوي.

على صعيد تجديد الخطاب الثقافي العربي

دعا المشاركون إلى تعزيز مناخات الحرية والديمقراطية والعقلانية والى خلق وسائل فعالة للتواصل بين المثقفين والى تعزيز مؤسسات الترجمة لتعميق البعد الإنساني والإسهام في الحضارة العالمية والانفتاح على حضارات العالم بمجمله وخاصة في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية والى إصلاح مؤسسات اتحادات الكتاب وغيرها من المؤسسات الثقافية العربية والى إلغاء هيمنة السلطة عليها والى تشجيع النتاج الثقافي ودعمه بتكريم المبدعين في المجالات الثقافية والفنية والى دعم مؤسسات صناعة الكتاب وضمان حقوق الملكية الفكرية وحقوق المؤلف. كما طالبو بدعم أشكال التعبير الثقافي المختلفة من مسرح وسينما وفنون تشكيلية وغيرها والى إرساء حقوق الوصول إلى المعلومات بحرية بما فيها عن طريق الانترنت.

ما هو الفساد؟

يمثل الفساد أحد المظاهر الأساسية والشائعة لإدارة الحكم الرديئة، وهو يتبدى في المحسوبية والواسطة ومحاباة الأقارب وسوء استغلال المنصب العام للمنفعة الشخصية. ويعبر الفساد من خلال وجوده عن غياب المساءلة وعدم تطبيق القوانين والإفلات من العقاب، وبالتالي ضعف البناء الديمقراطي للمؤسسات والدولة.

ومع أن هناك تعريفات عديدة للفساد أشارت إليها بعض المواثيق والمعاهدات الدولية، وأسقط تعريفها بعضها الآخر مثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وذلك لعدم وجود تفسير واحد شامل لهذه الظاهرة، إلا أننا سنعرف الفساد بناء على تعريف منظمة الشفافية الدولية، على أنه " كل عمل يتضمن سوء استخدام المنصب العام لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو لجماعته". وفي إطار هذا التعريف لا ندعي على أن الفساد ظاهرة خاصة في القطاع العام، بل هي أيضا موجودة في مؤسسات المجتمع المدني في فلسطين، وبالأخص في مؤسسات القطاع الخاص حيث تتجلى في طبيعة علاقة الأخير بالقطاع العام.

الإستراتيجية الشاملة لمواجهة الفساد:

تبنى الائتلاف من أجل المساءلة والنزاهة - أمان، إستراتيجية عمل شمولية للعمل على مواجهة الفساد في فلسطين من خلال تعزيز قيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة في كافة قطاعات المجتمع الفلسطيني من خلال تطوير برنامج عمل شمولي، حيث تم العمل على بلورة هذا البرنامج طيلة ثلاث سنوات بدءاً من عام ٢٠٠٢ وحتى نهاية عام ٢٠٠٥. وبشكل أساسي يهدف برنامج أمان إلى ضمان تشجيع القطاعات المختلفة على المباشرة في عملية المناصرة وإطلاق الحملات التوعوية لضمان القبول الواسع لقيم النزاهة ومبادئ الشفافية ونظم المساءلة، وعلى أن يتم تبنيها من قبل أكبر عدد من الشخصيات في القطاع العام والخاص على كونها الأدوات الضرورية لتقويض الفساد কিفما وأينما وجد في مؤسساتنا الوطنية. ويعي الائتلاف بأن هذه إستراتيجية عمل طويلة الأمد، ولكنه وشركاؤه في المجتمع المدني، يروون إمكانية تحقيقها من خلال الدفع، ضمن مجموعة من مبادرات الإصلاح الأخرى، نحو خلق إرادة سياسية ضرورية من أجل تطبيق وتنفيذ هذه التغييرات اللازمة لتحقيق عملية الإصلاح داخل مؤسسات القطاع العام الفلسطينية.

صدر حديثا ... جديد منشورات أمان



" القطاع العام الفلسطيني " ٢٠٠٦

أصدر الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان كتابا بعنوان " القطاع العام الفلسطيني : مهام وصلاحيات مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية"، تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الإطار القانوني الناظم لمؤسسات القطاع العام الفلسطيني، وذلك من خلال استعراض التشريعات والأنظمة والسياسات التي تعمل هذه المؤسسات بموجبها. وتشخص هذه الدراسة مواطن الضعف والقوة في الواقع القانوني لمؤسسات القطاع العام الفلسطيني، والصعوبات التي تواجهها هذه المؤسسات والعوائق أمام تأديتها لمهامها بشكل فعال، بالإضافة إلى اقتراح إجراءات عملية لتحسين فعالية هذه المؤسسات .



سلسلة قوانين

أصدر الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان ، مجموعة من كتيبات القوانين السارية ومشاريع القوانين التي يراها مهمة، كونها تتحدث عن مواضيع كمحاربة الفساد وحق المواطنين في الاطلاع على المعلومات المتعلقة بعمل القطاع العام، كما تتناول قضية الرقابة الإدارية والمالية، وقانون الكسب غير المشروع، بالإضافة إلى عدد من القوانين التي تهم المواطن الفلسطيني بشكل عام.

حقوق الطبع والنشر محفوظة

الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة - أمان

عمارة الريماوي - ١ - شارع الارسال - رام الله

القدس ٩٥٩٠٨ ص.ب ٦٩٦٤٧

هاتف: ٢٩٨٩٥٠٦ - ٢ / ٢٩٧٤٩٤٩ - ٢

فاكس: ٢٩٧٤٩٤٨ - ٢

البريد الالكتروني: aman@aman-palestine.org

الصفحة الالكترونية: www.aman-palestine.org



Transparency Palestine